الأمم المتحدة

A/74/219

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٥٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير تفاصيل عن الجهود المبذولة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٩٧/٧٣.

* A/74/150.

200819 090819 19-12702 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٩٧/٧٣ الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي ينص منطوقه على ما يلي:

”*إن الجمعية العامة،*

...“

”١ - ***تعيد التأكيد*** على أن اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

”٢ - ***تطالب*** بأن تقبل إسرائيل انطباق الاتفاقية بحكم القانون على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبأن تمتثل بدقة لأحكام الاتفاقية؛

”٣ - ***تهيب*** بجميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تواصل، وفقا للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع وحسبما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بذل جميع الجهود لضمان احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام تلك الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛

”٤ - ***تلاحظ*** قيام سويسرا، الدولة الوديعة، بالدعوة إلى إعادة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتدعو إلى بذل الجهود اللازمة للوفاء بالالتزامات التي أُعيد تأكيدها في الإعلانين اللذين اعتُمدا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

”٥ - ***ترحب*** بالمبادرات التي تقوم بها الدول الأطراف، وفقا للمادة ١ من الاتفاقية، بهدف كفالة احترام الاتفاقية؛

”٦ - ***تكرر التأكيد*** على ضرورة التعجيل بتنفيذ التوصيات ذات الصلة بالموضوع الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، بما فيها القرارات التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، ومنها القرار دإط-١٠/١٥، فيما يتعلق بضمان احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام الاتفاقية؛

”٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار.“

٢ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى حكومة إسرائيل، يطلب فيها، في ضوء مسؤولياته المتعلقة بالإبلاغ بموجب قرار الجمعية العامة ٩٧/٧٣، تقديم معلومات عن أي خطوات اتخذتها أو تزمع اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من ذلك القرار. ولم يرد أي رد في وقت كتابة هذا التقرير.

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، أُرسلت إلى البعثات الدائمة لجميع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، بما في ذلك دولة فلسطين، وجه الأمين العام الانتباه إلى الفقرة ٣ من القرار ٩٧/٧٣ وطلب معلومات عن أي خطوات اتخذتها الأطراف المتعاقدة السامية أو تزمع اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ردت البعثات الدائمة لأيرلندا والجمهورية العربية السورية وقطر على المذكرة الشفوية.

٤ - وذكرت البعثة الدائمة لأيرلندا في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ أن أيرلندا لا تعترف بأي نقل للسيادة أو بضم الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع. وأشارت أيرلندا إلى أنها أكدت باستمرار أن بناء مستوطنات إسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يعد خرقًا للقانون الدولي.

٥ - وأبرزت أيرلندا أنها أطلقت خطة وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (٢٠١٧-٢٠٢٠) بهدف تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتعزيز السلوك التجاري المسؤول في الداخل والخارج.

٦ - وفي مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩، أرفقت البعثة الدائمة لقطر نسخة من القرارات المتخذة في الدورة العادية الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، المنعقدة في تونس في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩ والتي تتناول قضية فلسطين.

٧ - وأكدت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩ دعمها للقرار ٩٧/٧٣ وكررت دعوتها لجميع الدول الأعضاء لتنفيذ القرار. ولاحظت الجمهورية العربية السورية كذلك أن رفض إسرائيل لتنفيذ القرار يتعارض مع إرادة المجتمع الدولي التي يعبر عنها القرار. وأشارت إلى أن احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان ما زال مستمرا منذ ٥٢ عامًا، وذكرت أن إسرائيل مستمرة في تجاهل القرارات التي تطالب بإنهاء الاحتلال.

٨ - وشددت الجمهورية العربية السورية على أن إسرائيل ينبغي أن تلتزم باتفاقية جنيف الرابعة وتحترمها، وأكدت ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

٩ - ورفضت الجمهورية العربية السورية بشكل قاطع قرار إسرائيل إجراء انتخابات لما يسمى بالمجالس المحلية في الجولان السوري المحتل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ونددت بالضغط الذي مارسته السلطات الإسرائيلية على السكان السوريين في الجولان السوري المحتل لتسجيل أراضيهم لدى حكومة إسرائيل.

١٠ - وأكدت الجمهورية العربية السورية رفضها للمستوطنات الإسرائيلية والسياسات ذات الصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، ولاحظت أنها ترفض محاولات أي طرف آخر لقبول المستوطنات.

١١ - ولاحظت الجمهورية العربية السورية أن إسرائيل واصلت بناء جدار حول مدينة القدس كجزء من سياسة منهجية لحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية التي تؤكد أن البلدان ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع القانوني الناشئ عن بناء الجدار في

الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما أكدت الجمهورية العربية السورية على ضرورة التصدي لخطوات إسرائيل الرامية إلى ''تهويد'' القدس.

١٢ - وأكدت الجمهورية العربية السورية من جديد أن استمرار إسرائيل في انتهاك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير يحمّل المجتمع الدولي مسؤولية ممارسة الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، بما في ذلك الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧.

١٣ - ودعت الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حاسم وفوري لوقف الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تدمير الممتلكات ومصادرة الأرض والقتل العمد وانتهاكات حرمة المسجد الأقصى وغيره من الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية.

١٤ - ودعت الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي إلى إجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين والسوريين والعرب من السجون الإسرائيلية.